العدد 2981 - السنة العاشرة
الثلاثاء 13 جمادى الأولى 1439 - الموافق 30 يناير 2018
Tuesday 30 January 2018 - No.2981 - 10th Year

خلال كلمته بديوانية رواد الأعمال الأسبوعية

الروضان: «الصندوق الوطني» سيتحول من «التمويل» إلى «الرعاية» للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

اكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي خالد الروضان حرص البلاد على دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعالجة مطالب طالت عمل الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة او نشاط العربات المتنقلة.

وقال الروضان في كلمته بديوانية رواد الاعمال الاسبوعية في منطقة الصديق امام حشد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ان الوزارة تعمل على تطوير القوانين كقانون الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتيح مجالا أكبر لخدمة هذه المشاريع فضلا عن مشاريع أخرى من شأنها ان تنعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي المحلي.

واضاف ان الصندوق الوطني سيتحول بعد التعديل ووفق القانون الجديد من صندوق تمويلي الى صندوق راع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مشيرا الى ان القوانين الاقتصادية الجديدة التي يتم نقاشها حاليا هي قانون التامين الذي ارسلته الحكومة لمجلس الامة وقانون السجل التجاري.

وذكر ان من القوانين أيضا الجاري العمل عليها قانون وصل الى المراحل النهائية وهو قانون تبادل المعلومات وتعديل بعض بنود الصندوق الوطني للمشروعات بما فيها اعادة تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة كي يتمكن القانون من خدمة الفئة المستهدفة.

■ رعاية المشاريع المتوسطة ستسمح بزيادة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بما ينعكس على جودة المنتجات

واوضح ان التعديل على قانون الصندوق الوطني سيتيح للصندوق متابعة المشاريع الصغيرة او متناهية الصغر ورعايتها لتصل الى مشاريع كبيرة الامر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تقديم هذه المشاريع لخدمات وسلع كانت محتكرة في السوق المحلي من قبل شركة واحدة او شركتين.

وقال ان رعاية المشاريع المتوسطة ستسمح بزيادة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بما ينعكس على جودة المنتجات والخدمات والأسعار مبينا انه بالاستناد الى دور المشاريع الصغيرة في توسيع القاعدة الإنتاجية فانه بات من الخطا اعتبار ان الهدف الوحيد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو توظيف الشباب الكويتي فقط.

وذكر ان من القوانين الاقتصادية أيضا في الفترة المقبلة والجاري العمل عليها قانون الاعسار الذي يعتبر احد متطلبات البنك الدولي لتسهيل ممارسة الاعمال في الكويت وقانون الشركات العادية الذي مازال في وزارة التجارة وفي مراحله النهائية وقانون مراقبي الحسابات.

خالد الروضان متحدثا خلال الندوة

■ الجوعان: تشكيل لجنة جديدة للتظلمات فضلا عن برامج لرعاية المشاريع الصغيرة

› جاري العمل على قانون «الاعسار» الذي يستهدف تسهيل ممارسة الأعمال في الكويت

وافاد بان العمل جار لتطوير منظومة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كاشفا عن محادثات مع شركة البترول الوطنية لتاسيس شركة مشتركة من اجل محطات بيع الوقود للمبادرين الشباب.

واشار الى وجود برامج تمويلية يمتلكها الصندوق للمبادرين الشباب وربط هذه البرامج بالقطاعات الاقتصادية والهيئات الحكومية القائمة على هذه القطاعات سواء الزراعة او الصناعة الى جانب التعاقد مع شركات عالمية لدعم ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكان اخرها اتفاقية وقعها الصندوق مع شركة جنرال الكتريك.

واوضح ان الارقام الخاصة بالصندوق مشجعة جدا فقد تم تمويل 489 مشروعا في حين تمكنت وزارة التجارة والصناعة في الفترة الماضية من تحقيق خطوات إيجابية اهمها تقليص الفترة الزمنية لإصدار التراخيص وتقليص الرسوم على المشاريع والشركات وزيادة انواع الرخص الممنوحة.

واضاف ان الوزارة طرحت فئة العربات المتنقلة بالتزامن مع التباحث مع هيئة الصناعة لتامين الأراضي وتطوير المشاريع الصناعية في البلاد الذي تكمن فيه مجالات كبيرة للتطور عبر الاستفادة من الصادرات الى الدول المجاورة ذات الكثافة السكانية العالية.

بدوره قال رئيس الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبدالله الجوعان ان هناك إجراءات يسير عليها الصندوق لتطوير عمله وتقديم الفائدة لشريحة كبيرة من المبادرين اهمها التعديلات المقترحة على قانون الصندوق الوطني.

واضاف ان تقديم التعديلات لم يثن الصندوق عن ممارسة عمله بانتظار تشريعها بل قام بافتتاح برامج تمويلية لخدمة المشاريع القائمة كي لا تعاني من أي عجز تمويلي خلال هذه الفترة الزمنية مؤكدا في الوقت نفسه ان الصندوق وضع معايير محددة ومسطرة موحدة لمنح التمويل ووفق الية شفافة.

واوضح ان أحد هذه البرامج التمويلية جاء بالاتفاق مع البنوك المحلية التي تتعامل معها المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والهدف منه سد الاحتياجات المالية للمشاريع القائمة قبل التعديل.

واشار الجوعان الى تشكيل لجنة جديدة للتظلمات فضلا عن برامج لرعاية المشاريع الصغيرة لدخول منتجاتها الى أسواق جديدة وهو الهدف الذي كان من وراء توقيع الاتفاقية مع شركة جنرال اليكتريك مؤخرا.

من جانبه حذر وكيل وزارة التجارة والصناعة لقطاع الشركات احمد الفارس المبادرين من الشركات التي تقدم الإعلانات الخاصة بإجراءات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتامين التمويل داعيا اياهم الى تقديم شكوى عن هذه الشركات الى الوزارة في حال وصول أي اعلان لهم.

واوضح ان العمل جار لتسهيل تجديد الرخص التجارية للشركات حيث سيتم خلال الأشهر القليلة المقبلة إطلاق نظام جديد في قطاع الشركات يتيح تجديد الرخصة من المكتب او منزل المبادر او صاحب الشركة.

«السعري» يعود للارتفاع مجدداً في جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة تتباين

انهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشرها السعري 43ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 6672ر9 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر66 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليخسر 11ر0 نقطة ليصل إلى 415ر6 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر03 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 3ر3 نقطة ليصل إلى 954ر8 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر35 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 134ر9 مليون سهم تمت عبر 4975 صفقة نقدية بقيمة 18ر3 مليون دينار كويتي (نحو 60ر3 مليون دولار امريكي).

وتابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت الخاص بوقف التداول في اسهم شركة (الإنماء العقارية) علاوة على إيضاحين بشأن تداولات غير اعتيادية على سهمي شركتي (الصناعات) و(السلام) وإفصاح عن معلومات جوهرية من شركة (القرين).

كما تابع المتعاملون أخبار إدراج اسهم شركة (الاثمار البحرينية) المدرجة في بورصة الكويت بخصوص إدراجها في دبي علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخر غير مدرجة لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (ياكو) و(ريم) و(كيبل تلفزيوني) و(الاثمار) و(تحصيلات) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الاثمار) و(الامتياز) و(بيتك) و(جياد) و(ع عقارية) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (الهلال) و(وربة ت) و(سنام) و(صيرفة) و(جياد) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 47 شركة وانخفاض أسهم 55 شركة في حين كانت هناك 32 شركة ثابتة من إجمالي 134 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 14ر6 مليون سهم تمت عبر 1114 صفقة نقدية بقيمة 8ر8 مليون دينار (نحو 29 مليون دولار).

«المركزي»: تخصيص سندات وتورق بـ 200 مليون دينار لأجل 3 اشهر

اعلن بنك الكويت المركزي امس الاثنين تخصيص اصدار لسندات وتورق البنك بقيمة اجمالية تبلغ 200 مليون دينار كويتي (نحو 660 مليون دولار امريكي) لاجل ثلاثة اشهر بمعدل عائد 2 في المئة حسب بيان لوكالة الانباء الكويتية (كونا).

يذكر ان بنك الكويت المركزي اعلن الاثنين الماضي تخصيص اصدار لسندات وتورق بقيمة 240 مليون دينار كويتي (نحو792 مليون دولار امريكي) لاجل ثلاثة اشهر بنفس الاجل والعائد.

ويسعى (المركزي) من هذه الاصدارات الى الادارة والتحكم بمستويات السيولة في السوق النقدية المحلية.

الحمامي: تم وضع اللمسات الأخيرة للاتفاقية التمويلية بين تونس والصندوق الكويتي للتنمية

دعا وزير الصحة التونسي عماد الحمامي الى مواصلة الشراكة بين بلاده والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لبحث تمويل مشاريع تنموية خصوصا في القطاع الصحي.

وقال الوزير الحمامي في اعقاب جلسة مع وفد خبراء من الصندوق الكويتي للتنمية إن "العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة ومع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عريقة ومتواصلة".

واضاف "وقعنا مع الصندوق في نوفمبر الماضي اتفاقية تمويل في القطاع الصحي وقد قامت لجنة خبراء من الصندوق خلال الايام الاخيرة بجولة بعدة محافظات تونسية اطلعت خلالها على العديد من المؤسسات الصحية والمستشفيات".

واوضح انه تم خلال المحادثات وضع اللمسات الاخيرة للاتفاقية التي ستوقع بصيغتها النهائية بين وزارة الصحة التونسية والصندوق الكويتي للتنمية خلال شهر فبراير المقبل متوجها بالشكر للوفد الكويتي على العمل (المارالوني) الذي قاموا به مع هياكل وطاقم وزارة الصحة والذي سيثمر تاهيل وبناء وتجهيز العديد من الاقسام الصحية واقسام الطوارئ في حوالي 15 محافظة تونسية.

عماد الحمامي خلال جلسة مع وفد خبراء من الصندوق الكويتي للتنمية

واعتبر الوزير التونسي ان هذا المشروع سيدعم من دون شك قدرات الهياكل الصحية التونسية وسيحدث نقلة نوعية في القطاع الصحي بتونس مضيفا "ونأمل ان تتواصل هذه الشراكة بين تونس والصندوق الكويتي للتنمية وتثمر مشاريع اخرى لاسيما مع وجود آفاق رحبة للتعاون بين تونس والكويت".

من جهته قال المستشار الهندسي بالصندوق سعود العمار في تصريح مماثل انه تم خلال محادثات اليوم مع وزير الصحة التونسي التطرق لجملة من التفاصيل المتعلقة ببناء وتاهيل وتجهيز حوالي 24 قسم طوارئ في 15 محافظة تونسية.

واضاف العمار "اطلعنا الوزير التونسي على ملاحظاتنا خلال جولتنا الاخيرة بعدة مستشفيات بثماني محافظات تونسية واكدنا ان المشروع المزمع سيحدث نقلة نوعية على عمل هذه المستشفيات وسيحسن بصفة كبيرة من مستوى الخدمات الصحية خصوصا اقسام الطوارئ".

واوضح انه سيتم بعد ظهر اليوم توقيع اتفاقية المشروع بالاحرف الاولى بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسية على ان يتم توقيعها في صيغتها النهائية خلال شهر فبراير المقبل وتشكيل اللجان التي ستتولى تنفيذ ومتابعة المشروع.

وذكر انه من المقرر ان تتواصل اعمال بناء وتجهيز الاقسام الصحية خلال ثلاث سنوات "ولكننا نتوقع ان ينتهي انجاز هذا المشروع الصحي باسرع وقت ممكن لاسيما وانه ذا تاثير حيوي على صحة ساكني هذه المحافظات".

وبدأ وفد خبراء من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ عشرة ايام جولة شملت ثماني محافظات تونسية زار خلالها العديد من المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ويضم وفد الصندوق الكويتي المستشار الهندسي سعود العمار والمستشار الاقتصادي عادل الشريف والمستشار القانوني حسن المصري.

وكان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وتونس وقعا في شهر نوفمبر الماضي قرضا من الصندوق بقيمة 24 مليون دينار كويتي (حوالي 79ر2 مليون دولار) وهبة بقيمة 300 الف دينار كويتي (حوالي 990 الف دولار) ستخصص لبناء اربعة مستشفيات ومركز صحي للامراض السرطانية بتونس العاصمة.

ويعد الصندوق الكويتي للتنمية من اكبر الداعمين لتونس حيث تعود اولى اتفاقيات التمويل بين الجانبين الى العام 1963 فيما مول الصندوق خلال العقود الثلاثة الماضية نحو 33 مشروعا بتونس بقيمة 5ر574 مليون دولار.

الجمال: «دار الجوار» تطرح المرحلة الثانية من مشروعها في مكة المكرمة

قال مدير إدارة المبيعات في شركة دار الجوار العقارية، وليد الجمال، ان الشركة تطرح امام عملائها المرحلة الثانية من فندق دار الجوار المملوك لها بالكامل والذي يقع في حي العزيزية ويبعد عن الحرم اقل من ثلاث كيلومترات، كما يبعد اقل من 1000 متر عن محبس الجن على الطرق العام شارع الهدا. واضاف الجمال في تصريح صحافي، انه وبعد النجاح اللافت الذي تحقق في طرح المرحلة الاولى من فندق دار الجوار في مكة المكرمة تستعد شركة دار الجوار العقارية الكويتية لطرح المرحلة الثانية من المشروع امام عملاء دول مجلس التعاون الخليجي عموما والكويتيين على وجه الخصوص مشيرا الى ان مشروع الشركة في المملكة العربية السعودية يشهد إقبالا متزايدا من قبل العملاء الكويتيين والخليجيين.

وتابع بالقول " يتميز الفندق بموقع استراتيجي ويتكون من 21 دورا، ويحتوي على 80 جناحا و60 غرفة، ويتسع لنحو 1000 حاج، بالإضافة الى دور للمناسبات ودورين بالسرداب لمواقف السيارات، ودور ارضي للاستقبال، ودور مصلى، بالإضافة إلى خدمات المطاعم.

واكد الجمال اهمية دخول الشركة الى السوق السعودي تنفيذا لخططها التوسعية في دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأتها خلال العام الماضي ، إذ يمثل هذا الفندق باكورة مشاريعها التوسعية ويتميز بفخامته وجودة خدماته ذات المستوى العالي.

وليد الجمال